

عَالِي الدِّينِ مُحَمَّدٍ وَالْأَنْفُسِ حَيَّةٍ

محمد الطبري قال الله أكبر ونحن توفيقه الأشهر الأوفر

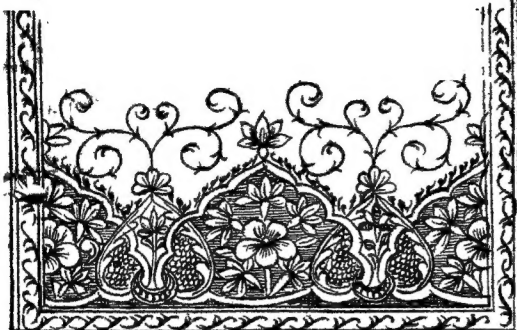
الْبَاقِ وَهُوَ الْحَمِيرُ

فیشیح

الحادي عشر

واللهم في كل ما هدر الخبث هلك الشر والموكوت من الموكوت

في المطبع الكائن في القلعة في سنة ١٢٨٥



المواجب المعلق
بما لا يوجب
معلقا له
والموقوف
على كل ظرف
الافاضة
بما لا يوجب
من غير قصد
والقيد
بقول الخبير

به العلم الشيء آخر ولما وجبت المعرفة وجب ان تكون بالنظر والاستدلال لا بالاعتقاد
 فهو رتبة لان العلوم ضرورية هو الذي لا يتكلف فيه الاستدلال بل يحصل العلم يادى بسبب
 معنى لوجبه العقل لئلا يحاسن به كالحكم بأن الواحد نصف الاثنى ان النار احر من الشمس
 مضية فان لنا خوفا وغضبا وقوة وضعفا وغير ذلك والمعرفة ليست كذلك بل لو قورح
 الاختلاف فيها وتعد حصولها بغير ونقجه العقل اليها والعدم كونها حسيته فتعبد كل
 لا نهجها العلم في الضرورى والمنظرى فيكون النظر والاستدلال واجبا كان مالا يتروا
 المطلق الا به وكان مقدرا عليه فهو واجب كانه اذا لم يجب ما يتوقف عليه الواجب
 المطلق فاما ان يبقى الواجب وجوبه ادلا من الاول يلزم تكليف بالانطقت وهو
 محال كما ساقى ومن الثانى يلزم خروج الواجب المطلق عن كونه واجبا مطلقا وهو
 محال ايضا والنظر هو ترتيب امور معلومة للتادى الى امر اخر وبيان ذلك هو النفس
 يتم هو المظهر ولا يتم يحصل المقدمات الصالحة للاستدلال عليه ثم يرتبها ترتيبا يودى
 الى العلم به ولا يجوز معرفة الله تعالى بالتقليد والتقليد هو قبول قول الغير غير دليل انما
 قلنا ذلك لوجبه من الاول انه اذا تساوى الناس فى العلم واختلفوا فى المقدمات فاما ان
 يعتقد المكلف جميع ما يعتقدونه فيلزم اجتماع المتناقضات او البعض دون بعض فاما
 ان يكون لم يخرج او لا فان كان الاول فالمرجح هو الدليل وان كان الاثنى فيلزم الدليل
 بلا مرجح وهو محال لئلا انه ان تم فتم التقليد بقوله قلوا انا وجدنا آباءنا على امره وانا على
 اثارهم مقتدون وحش على النظر والاستدلال بقوله تع رفأوفى يكاتبين قبل هذا واذا
 من علم ان كنتم صادقين قال فلا بد من ذكر ما لا يمكن جملة على احد من المسلمين
 جهل شيئا من ذلك خرج عن رتبة المؤمنين واستحق العقاب لذلك **القول** ان
 الحارث بن كوراة بالدليل السابق اتفقى ذلك وجوبها على كل مسلم اى مقربا له
 ليس ببالمرئىة مؤداه قوله تع رقات الا عراب امنا قل لو توعدوا ولا كن قولوا سلمنا
 عنكم كما يمان مع كونه مقربين بالا هيمه والوسالة لعدم كونك بالنظر والاستدلال حجة ان الشواهد

بجنتی فریاد کیا
 مالا میں تجا
 افسوس اور یہ
 سب سے بڑا
 وہاں افسوس
 بے خوف نہ
 پتہ دے
 ولا کیزا
 افسوس

۵
عَنْ اَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
وَأَقَامُوا الْبَرَاءَتَيْنِ
فَإِنْ كَانَ عَلَى فَوَاحٍ
فَإِنَّ عَنِ يَدَيْ جَنَّةٍ
لَيْسَ تَصْلَحُ لَهَا
أَنَّ يُخْرِجَ فَادَانِي

وَقَدْ قِيلَ إِنَّ يَسْقُوتُ مِنْ سَعْدِهَا
وَقَدْ قِيلَ إِنَّ يَسْقُوتُ مِنْ سَعْدِهَا

ادارہ نیا لون ہوا
تلا فیصلہ

[illegible]

ما لم يكن على ان لا يكون
 صانعا قال وجوبه فحق
 لا يجوز ان احد في حقنا لما
 ان يكون صانعا او كان
 موجودا او مستغنيا او كان
 معدوم فانه كان مستغنيا
 لو يوجبنا عن صانعنا وان
 كانت معدومة فانه قد تم
 ان المعدوم لا يكون مستغنيا
 فقد ثبت الحق قال لا يوجب
 القول بل يوجب القول في
 ما هو مستغنى عنه قال لا يوجب
 ما هو مستغنى عنه قال لا يوجب
 ما هو مستغنى عنه قال لا يوجب
 ما هو مستغنى عنه قال لا يوجب

في اثبات الواجب لذاته

مشروط بالاجتماع كان الجاهل بهذا المعاد مستحقا للعقاب لانه لم يكن كل من يستحق
 الثواب سلاما مع انصافه لئلا يظلم التكليف فهو مستحق للعقاب بالاجتماع والوقفة بكسر الهمزة
 وسكون الباء حبل مستطيل فيعرف تربط فيها اليه واستعدادا المضاعف هنا الحكم
 للمؤمنين وهو استحقاق الثواب الدائم والتعظيم قال وقد ثبت هذا الباب
 فقول الفصل الاول في اثبات طحيل الوجود لذاته انه تم فقول كل معقول ما ان يكون
 واجب الوجود في الخارج لذاته واما يمكن الوجود لذاته واما متمم الوجود لذاته اما قول
 الطبيب لا تصدق والعهد العلي في هذا الفن هو اثبات الصنعة تم فلهذا لا يتبادر اليه قد تم
 لبيان مقدمته في تسليم المعقول لوقف الدليل الاتي على بيانها وتفريها عن كل معقول
 وهو الصورة الحاصلة في العقل فاستبين الوجود الخارجي فاما ان يصح تصافيه بها وكان
 لم يصح تصافيه به لذاته فهو متمم الوجود لذاته كشرط البكرى وان صح تصافيه به فلما
 ان يجب التصافيه به لذاته ولا الاول هو الواجب الوجود لذاته وهو انه قد لا يفرد الثاني
 هو يمكن الوجود لذاته وهو ما عدا الواجب من الموجودات فاما قد نال الواجب بكونه لذاته
 احقرا من الواجب لغيره كوجوب وجود المعلول عند حصول علته لذاته فانه يجب
 وجوده لكن لا لذاته بل بوجود علته لذاته وقيل نال المتمم ايضا بكونه لذاته لانه احقرا من
 المتمم لغيره كما متناه وجود المعلول عند عدم علته وهذا ان القسم لا يخلو ان قيل يمكن
 اما الممكن فلا يكون وجوده فغيره فلا فائدة في فقيهه لذاته الا لبيان انه لا يكون الا كل
 لا لا يخلو عن غير ذلك من البحث بل كذا فانه يتوقف عليه ما يباحث لانيته
الاولى في خواص الواجب لذاته وهي خمسة الاول انه لا يكون موجبا واجبا لذاته
 ولا غيرا معا كما كان وجوده مرتقفا عند ارتفاع وجود ذلك الغير فلا يكون واجبا لذاته
 هذا لاختلاف الثابتين كما يكون وجوده وجودا ثابتا من عليه لا لا يقتصر اليهما فيكون متناهما
 اما لثبته انه لا يكون صادقا عليه للتركيب لان المركب منقسم الى اجزاء مختلفة له فيكون
 متناهما والممكن لا يكون واجبا لذاته لانه لا يكون جزم من غيره والا لكان متناهما من ذلك

ما لم يكن على ان لا يكون
 صانعا قال وجوبه فحق
 لا يجوز ان احد في حقنا لما
 ان يكون صانعا او كان
 موجودا او مستغنيا او كان
 معدوم فانه كان مستغنيا
 لو يوجبنا عن صانعنا وان
 كانت معدومة فانه قد تم
 ان المعدوم لا يكون مستغنيا
 فقد ثبت الحق قال لا يوجب
 القول بل يوجب القول في
 ما هو مستغنى عنه قال لا يوجب
 ما هو مستغنى عنه قال لا يوجب
 ما هو مستغنى عنه قال لا يوجب
 ما هو مستغنى عنه قال لا يوجب

والواجب لذاته كونه
 متناهما مع غيره
 ما لم يكن على ان لا يكون
 صانعا قال وجوبه فحق
 لا يجوز ان احد في حقنا لما
 ان يكون صانعا او كان
 موجودا او مستغنيا او كان
 معدوم فانه كان مستغنيا
 لو يوجبنا عن صانعنا وان
 كانت معدومة فانه قد تم
 ان المعدوم لا يكون مستغنيا
 فقد ثبت الحق قال لا يوجب
 القول بل يوجب القول في
 ما هو مستغنى عنه قال لا يوجب
 ما هو مستغنى عنه قال لا يوجب
 ما هو مستغنى عنه قال لا يوجب

[illegible]

الطريقين معا فما شارنا الى الاول عند اثبات كونه قداما وسيلاني واما الثاني فهو الذي كور هنا
ونقترح بان نقول اوله يمكن ان واجب تكمه وجوده لازم اما دوسر والتسلسل في الازم تقيس به
باطل فالنموذج وهو عدم ما للوجوب مثله في البطلان فيقتضيه هذا الى بيان امر باطل
بيان لزوم الوجود والتسلسل وثانيتها بيان بطلانها ما بيان الامور الاول فهو امر
ما هيات متعقبة بالوجود الخارجي بالضرورة فان كان الوجوب موجودا معها فهو باطل
وان لم يكن موجودا يلزم اشتراكها في الجملة في الامكان اذ لا واسطة بينهما فلا بد لها من
مؤثر بالضرورة فثورها ان كان واجبا فهو ملزم وان كان ممكنا فثورها في مؤثر اخر لو كان
ما فرضناه او لا للزم الدوسر وان كان ممكنا اخر غير تنقل الكلام اليه فنقول كما قلناه اذ لا
ويلزم التسلسل فقد بان لزومها ما بيان الامور الثاني وهو بيان بطلانها فبقولنا
الدوسر فهو عبارة عن توقف الشيء على ما يتوقف عليه كما يتوقف على بوب على او
باطل بالضرورة اذ يلزم من ان يكون شيء الواحد موجودا ومعدوما معا وهو
محال وذلك لانه اذا توقف على شيء كان الاكراه متوقفا على بوب على جميع ما يتوقف عليه
بب وبمضاه ما يتوقف عليه بوب هو نفسه فيلزم توقفه على نفسه والتوقف عليه متقدم
على المتوقف فيلزم تقدمه على نفسه المتقدم من حيث انه متقدم يكون مود قبل
المتاخر فيكون الاكراه موجودا قبل نفسه فيكون موجودا ومعدوما معا وهو محال
واما التسلسل فهو تقرب علل ومعلولات بحيث يكون السابق عللة في وجوه لاحقة هكذا
وهو ايضا باطل لان جميع احوال تلك السلسلة الجامعة لجميع الممكنات تكون ممكنة لا
تتباينها بالا حتما فيقتضيه ذلك في الامكان فثورها في مؤثر فثورها اما نفسها او
جسمها او الخارج عنها والاقتضاء كلها باطلة فقلنا اما الاول فلا سمح الله تائل الشيء
في نفسه لا يلزم تقدمه على نفسه وهو باطل كما تقدم واما الثاني فلا نلوه لو كان
فيما نحن الزعم ان يكون الشيء مؤثرا في نفسه لانه من جملة ما في علله ايضا فيلزم
على نفسه وعلله وهو ايضا باطل واما الثالث فلو جسد الاول لانه يلزم ان يكون الخارج

مجلسین

۲۶۰

مجلس الشورى

مجلس

سید فہمی
۱۶۵

اسم
سنة المولد

71.

پہلے

سید احمد رضا

وجود الملك
الغفر

عبد اللہ رحمہ اللہ

الملازمة ان

المحرمات

افغانستان

ایک

استخوان کون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مخرج باب الحادي عشر

جان فطرس و بیگلار

الموجود في داره جبال
في اقصاها دارا كما
كعب عاتق كعب
قد قرنتان
يسر له فوج
لدا في غمر
وحيه في بيته
من جود وادب
الذي هو من طين
السمكات و...
لمطالع سب
سنتين

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

ولما كان الفرض اجتماع جملة الكمالات في تلك السلسلة فلا يكون مقودا خارجا عنها الا
الواجب اذ لا واسطة بين الواجب والعملي فيلزم مطلوبنا الثاني انهما لو كانا
في كل واحد واحد من احاد تلك السلسلة امر خارجا عنها لزم اجتماع علمتين
على معلول واحد ^{فان} ~~فان~~ وذلك باطل لان الفرض ان كل واحد من احاد تلك السلسلة
مؤثر في لاحقه وقد فرض تأثير الخارج في كل واحد منهما فيلزم اجتماع علمتين على
واحد شخصي هو محال والا لزم استغنائه عنهما حال احتياجه اليهما فيجيب مقتضيان
وهو محال فيطرد التسلسل وهو محال وقد بان بطلان الاول والتسلسل فيلزم مطلوبنا
وهو وجود الواجب قبل **قال** الفصل الثاني في صفاته النبوتية وهي ثمانية الاول انه تعالى
قادر متعال لان العالم محدث لانه جسم وكل جسم لا ينفك عن الحادث اعني الحركة ^{ولكن} ~~ولكن~~
وهما حادثان لا يستدعيانها المسبوقية بالغير لا ينفك عن الحادث فهو محدث ^{بغير} ~~بغير~~
فيكون المؤثر فيه وهو الله تعالى قادرا متعالا لانه لو كان موجبا لم يتخلل في عنه ^{بغير} ~~بغير~~
فيلزم من ذلك اما قد مر العالم احدث لله تعالى وهما باطلان **اقول** لما فرغ من
اثبات الذات شرع في اثبات الصفات فقدم الصفات النبوتية لانها موجبة والسلبية
معدية والواجبات من عدم ولا شرف مقدم على غيرة وابتناء بكونه قادرا لاستدعاء ^{شئ} ~~شئ~~
القدرة ولما ذكره هنا مقدمة تشمل على تصورات هذا البحث فنقول القادر المختار
هو الذي ان شأنا ان يفعل فعل وان شأنا ان يترك ترك مع وجوده ^{شئ} ~~شئ~~ وقدره وادارته والحق
بخلافه والفرق بينهما من وجها الاول ان المختار يمكنه الفعل والترك معا بالنسبة الى
واحد والموجب بخلافه الثاني ان فعل المختار مسبق بالفعل والقصد ولا رادعة لجهلان
الموجب الثاني ان فعل المختار محجوز تاخره عنه وفعل الموجب لا ينفك عنه كالشمس
في اشراقها والماز في احراقها والعالم كل موجود سوى الله تعالى والحادث هو الذي
وجوده مسبق بالغير او بالعدم والقدوم بخلافه والجسم هو المختار الذي لا يقبل القسمة
والجنان الثالث والحق ^{شئ} ~~شئ~~ طاهر هو المانع التوهم الذي شغل الاجبا بالصوفية الحركة

3

مجلس

الشيخ
الشيخ

الاضافات
الحديثة

ابن ابی
عرفی الصنفات
...

مجلس شورای اسلامی
تهران

پیشین

۹

شماره ۱۰۰

بلو قبايفر
والعدم مثلاً

نشان علی حرب
الحکیم و الامیر

ما فیہ من سبق

بالصوم والعباد

الحكماء فليسوا قبيحاً

ان یوں

فی انہ لقم قار و مختار

تہذیبِ بابِ الحادی عشر

برکت و احسان

97

[illegible]

الى الجميع باسوة فيكون قدرة عامة **اقول** لما ثبت كونه قادرا في الجملة شرعى بيان
 عموم قدرته وقد نازع في الحكماء حيث قالوا انه واحد لا يصلح رصده الا بالوحد
 والثبوتية حيث زعموا انه لا يقدر على التفرع النظم حيث اعتقد انه لا يقدر على التفرع
 حيث منعه قدرته على مثل مقدرا والجبائيات حيث احال قدرته على عين مقدرا
 والحق خلاف ذلك كله طال ابل على اذ اعيناه انه قد لا يتقضى لما تم بالنسبة الى ذاته بالنية
 الى المقدور وتجب لتعلق العام اما بياز الاول فهو ان المتقضى كونه تعالى قادر لهوداته و
 نسبتها الى الجميع متساوية لجمودها فيكون مقتضاها ايضا متساويا للنسبة وهو المطلب
 الثاني فالان المتقضى لكون الشئ متدورا هو امكانه والامكان مشترك بين الكل فيكون
 صفة المقدورية ايضا مشتركا بين الممكنات وهو المطلب واذا اتفق المانع بالنسبة الى ايجاد
 وبالنسبة الى المقدور يجب لتعلق العام وهو المطلب واعلم انه لا يلزم من تعلق وقوعه بل لا
 بقدرته تعالى هو البعض وان كان قادرا على الكل ولا شاعرة وافقوا في عموم التعلق وادعوا
 الوقوع كما ياتي بيان ذلك انشاء الله ثم **قال** الثانية انه بقم عالمه انه لا يفعل الحكمة
 المنتهية كل من فعل ذلك فهو عالم بالضرورة **اقول** من جملة الصفات الثبوتية كونه
 تم عالما والعالم هو المستبين له الاشياء بحيث يكون حاضرا عند غيره غاية عنده فعل
 الحكومات هو اشتمل على مؤخرته عجيبة واستجمع خواص كثيرة ولذلك ابل على كونه
 عالما بجمان الاول انه مختار وكل مختار عالما بما صغرى فقد مر بها وما
 الكبرى فلان فعل المختار تابع لفصله ولا يستحيل قصد شئ من دون العلم به لثبوت
 فعله الى الحكمة المثقنة وكل من كان كذلك فهو عالما بالضرورة **اقول** اما انه تعالى
 فظا هو من تدبر مخلوقاته اما السعادية فما يترتب على حركاتها من خواص الفضول
 الارضية وكيفية قصد تلك الحركات واضاعتها وهو مبين في فنه واما الارضية فما
 يظهر من حكمة المركبات انشئت الامور الفريية الحاصلة فيها والخواص العجيبة المشتقة عنها
 ولولا ذلك لاني خلق انسان للكل البلغة مودعة في انشائه وترتيب خلقه وحاسه وما يترب

الشيخ
م

خبر

مقامی تعلیم و ترقی

الطبا عن
مفتوح

فصل اول
در بیان تعریف

وہابی علم

البحر والسمك

الحمد لله
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد

اختيار الصانع

علی علی خاں

مادری

عزیز عزیز کوی فرحانہ اس غزل میں یوں غایہ فرمے

بالضرورة أقول اتفق المسلمون على وصفه بالإرادة واختلفوا في معناها فقال
 أبو الحسن البصري هي عبارة عن علم تبع بها في الفعل من المصلحة الدالة على الإيجاد
 وقال الألباني معناها أنه غير مغلوب ولا مكروه فمعناها إذن سلب لكل هذا ^{عليها}
 أخذ لا تراشي في مكاته وكان ^{المحقق} في فعله عبارة عن علم بها وفي فعل غير ^{بها}
 فان أراد العلم المطلق فليس بإرادة كما سيأتي وإن أراد العلم المقيد بالمصلحة فهو كما
 أبو الحسن البصري وأما الأمر فهو مستلزم للإرادة لا نفسها وقالت الأشاعرة والكلامية
 جماعة من المعتزلة إنها صفة زائدة مغايرة للقدرة والعلم فخصته للفعل ثم اختلفوا
 فقالت الأشاعرة ذلك الدال معنى قديم وقالت المعتزلة والكلامية هو معنى حادث
 فالكلامية قالوا هو قائم بذاته ثم والمعتزلة قالوا لا في محل وسيأتي بطلان الزيادة
 فاذن الحق ما قاله أبو الحسن البصري والدليل على ثبوت الإرادة من وجهين الأول
 أن تخصيصها لا يقال بالإيجاد في وقت دون وقت آخر وعلى وجه دون الآخر مع تشاكها
 والأحوال بالنسبة إلى الفعل والتقابل لا بد له من مخصص فذلك المخصص ما قدره اللاحقة
 هي متساوية النسبة فليست صالحة للتخصيص وإن من شأنها التأثير والإيجاد من غير
 ترجيم وأما العلم المطابق فذلك تابع لتعيين الممكن وتقدير صدوره فليس مخصصا ولا كائنا
 متبوعا وأما باقي الصفات فظاهرها إنما ليست صالحة للتخصيص فاذن المخصص هو علم
 خاص مقتضى تعيين الممكن وجوب صدوره عنه وهو العلم باشتماله على مصلحة لا
 تحصل إلا في ذلك الوقت وعلى ذلك الوجه وذلك المخصص هو الإرادة الثانية أنه
 نعم أمر بقوله أقيموا صلواتي ونحوه وقوله ولا تقربوا زنا وأما أمر شيء لستلزم إرادة مضمرة
 والنهي عن الشيء لستلزم مكرهه ضرورة فالباري تم مريد وكاسره وهو المظهر ولهذا
 فالتدبير الأولى كراهية تم هي علم باشتمال الفعل على الفساد المرافقة عن إيجاد
 كما أن إرادته هي علم باشتماله على المصلحة الداعية إلى إيجاد الثانية إن إرادته
 ليست رائدة على ما ذكرناه ولا كائنا ما معنى قدما كما كانت الأشاعرة فيزمر قد

في انه تعالى مدر

في انه تعالى قديم
في باب الحوادث عشر
١٢

في انه تعالى

القدم اوجاهة فاما في ذاته كما قالت الكرامية فيكون محلا للحوادث وهو باطل كما
اشبهتم واما في غيره فيلزم رجوع حكمنا الى غير الالهية طيلا في محل كما تقول المتولة فنية
فما كان الاول بغير وسط التسلسل لان الحادث مسبوق باعادة الحادث فيكون حادثة
وتتعلق الكلام الالهية ويتسلسل الثاني استعانة وجود صفة لا في محل قال الخامسة انه
مدرك لانه في فهم ان يدرك وقد ورد القرآن بثبوت له فيجب ثباته له اقول قد
دلت الدلائل العقلية على اتصافه بغيره لا يدرك وهو ثابت على العلم فان لم نجد تفرقة بين
بين علمنا بالسواد والبياض واهوت اليها كل واحد من بين ادلائها وتلك الزيادة
راجعة الى تأثر الحاسة لكن قد دلت الدلائل العقلية على استحالة الحواس الاوت
عليه ثم فيستحيل ذلك التاثر عليه فادراكه هو علمه بغيره بالمدركات والادليل على
صحة اتصافه به هو ادل على كونه علما بكل المعلومات من كونه حيا فيصير ان يدرك
وقد ورد القرآن بثبوت له فيجب ثباته له فادراكه هو علمه بالمدركات وذلك هو
المطابق قال آساد مستانه قال قد تم اني باق ابدى لانه واجب لوجوده فيستحيل العدم
السابق واللاحق عليه اقول هذا الصفات الالهية لازمة لوجوده فالفعل هو
والا اني هو المصاحب لمجموع الازمنة المتحققة والمقدرة بالنسبة الى الجانب الماضى للابدية
هو المستقر لوجود المصاحب لجميع الازمنة والا بدى هو المصاحب لجميع الازمنة
محققة كانت او مقدرة بالنسبة الى الجانب المستقبل والسرمدى يعبر الجميع والادليل
على ذلك هو انه قد ثبت انه واجب لوجوده فيستحيل عليه العدم مطلقا سواء كان
سابقا على تقدير ان يكون قدما او لاحقا على تقدير ان يكون باقيا ابدى او
اذا استحال لعدم المطلق عليه ثبت قدمه وذا لتيه وهو المطابق قال السابعة انه متمم
بالاجزاء والمراد بالكلام الحروف والاصوات المسموعة المنتظمة والمعناه انه متمم
انه يوجد الكلام في جسم من الاجزاء ونفسه لا شاعرة غير معقول اقول من جملة
صفاته انه كونه متمما وقد جمع المسلمون على ذلك فانه تلوه في ذلك في مقامات اربع الاول

في قوله تعالى
 وما كان
 منكم
 من
 احد
 الا
 وله
 اجر
 عظيم
 في قوله تعالى
 وما كان
 منكم
 من
 احد
 الا
 وله
 اجر
 عظيم
 في قوله تعالى
 وما كان
 منكم
 من
 احد
 الا
 وله
 اجر
 عظيم

لا يتصور في نفسه فيستحيل ثباته فيكون استحياله فيقول المتحدون بعد اتحادها
 ان بقايا متوحدتين فلا يتصور اتحادها لان لا واحد كان لها كذا في اتحادها بل وجد في
 وان علم واحد لها في الاخر فلا اتحاد بينهما لان المعلوم ولا يتحد بالموجب **قال** الثاني
 انه تعالى ليس بمحدود للمحدوث لا تمنع الفعل عنه عن غيره واشتد الغرض عليه **اقول** علم
 ان صفاته نعم لها اعتبار ان احدها لا ينظر الى نفس الذات في الذاتية واعلم ان الله تعالى
 من الصفات وتعالى بها لا ينظر الى تحقق تلك والصفات حقيقة تباينها كتحقق القدوس بالمقدور
 والجسم بالمعلوم في هذا المعنى لا يتزاع في كونها امورا اعتبارية اضافة متغيرة بحسب تقدير
 المتعلقات وتغايرها واما بالا اعتبار الاول فزعمت الكرامية انها حادثة متغيرة بحسب تقدير
 المتعلقات قالوا انه لم يكن قادرا في الاول ثم صار قادرا ولم يكن علما ثم صار علما والحق
 خلافه فان المتحد فيما ذكره هو المعلق لا اعتباري فان غنى ذلك فسلم ولا يباين في كون
 الاول انه لو كانت صفاته حادثة متغير وقد لزم افعاله وتغيره واللاتزم باطل فلو لم يزل
 بيان اللزوم من وجهين الاول ان صفاته ذاتية فغيرها مستلزم لتغير الذات وافعالها
 الثاني ان حدوث الصفقة يستلزم حدوثها فبالذات في محلها وهو مستلزم لافعالها
 وفيكون تغيرها حادثة نعم وافعالها محال فلا يكون صفاته حادثة وهو المطلوب الثاني
 ان صفاته تعالى صفات كمال لا استحالة المتقضى عليه فلو كانت حادثة متغيرة لزم
 خلوها من الكمال فنقض تعالى الله عنه **قال** الثالثة انه تعالى يستحيل عليه الحركة
 البصرية لان كل مرئي فهو زوجة لانه اما مقابل او في حكمه المقابل بالضرور فيكون
 حتما وهو محال ولقوله تعالى (الزئير في) ولين الثانية المتأيد **اقول** ذهب الحكماء
 المعتزلة الى استحالة رؤية البصر للوجود وهذا الجمية والكرامية الى جواز رؤية
 البصر مع اولي جهة واما الاشاعرة فاعتقدوا للوجود وقالوا بصحة رؤية شئ في اولي جهة
 فلو كان في بصره حد قال ليس له ان يابا لروية كالتباين او خروجه اشاعرا في الحالة التي تحصل
 رؤية الشئ بعد حصول العلم به قال بعضهم معنى الروية هو ان يكشف لعماد المؤمنين الاخر الكشاف

في قوله تعالى
 وما كان
 منكم
 من
 احد
 الا
 وله
 اجر
 عظيم
 في قوله تعالى
 وما كان
 منكم
 من
 احد
 الا
 وله
 اجر
 عظيم
 في قوله تعالى
 وما كان
 منكم
 من
 احد
 الا
 وله
 اجر
 عظيم

في قوله تعالى
 وما كان
 منكم
 من
 احد
 الا
 وله
 اجر
 عظيم
 في قوله تعالى
 وما كان
 منكم
 من
 احد
 الا
 وله
 اجر
 عظيم

في قوله تعالى
 وما كان
 منكم
 من
 احد
 الا
 وله
 اجر
 عظيم
 في قوله تعالى
 وما كان
 منكم
 من
 احد
 الا
 وله
 اجر
 عظيم

من قول الجليلي والحق الله اعلمنا بذلك الاكشاف انما هو مسلم فان الله تعالى يقول
 من قول الجليلي والحق الله اعلمنا بذلك الاكشاف انما هو مسلم فان الله تعالى يقول
 من قول الجليلي والحق الله اعلمنا بذلك الاكشاف انما هو مسلم فان الله تعالى يقول
 من قول الجليلي والحق الله اعلمنا بذلك الاكشاف انما هو مسلم فان الله تعالى يقول

البعد المسمى بالحق الله اعلمنا بذلك الاكشاف انما هو مسلم فان الله تعالى يقول
 فهو رتبة ولا فلا يتصور منه الا الروية وهو باطل عقلا ومثما انا عقلا فلا بد
 مريانا كان في جهة فيكون جتما وهو باطل لما تقدم مريانا الا ان كل مري في قولنا
 اوفي حكمه المقابل كالصور في المرات وذلك ضروري وكل مقابل اوفي حكمه فهو جنة
 فلو كان الباري تعالى مريانا كان في جهة فاما حتما فلو جري الا ان مري في لما عمل في
 الجيب بل تولى ولن نقول لتأيد نقلا عن اهل اللغة طذا المير ومضى له مرة عمدة
 لطيفي اولى الثاني قوله تعالى لا ترمي كمالا بصا حة بنفي ذلك لا بصا حة بنفي ذلك لا بصا حة
 الثالث انه قد استعظم طلبا فيتمسك بالام عليه الوعيد فقال فقد سئلوا من سئل
 من ذلك فقالوا ان الله جنة فاخذ ففعل الصا حة بنفي ذلك لا بصا حة بنفي ذلك لا بصا حة
 فاما كمالا سئل عليه الا ان الله جنة فاخذ ففعل الصا حة بنفي ذلك لا بصا حة بنفي ذلك لا بصا حة
 التمسك في نقلي التريك عن التمسك وللتما فيفسد نظام الوجود ولا يستلزمه التريك لا يشارك
 الواجب في كونها ولحجب الوجود فلا بد من مائة اقول اتفق المتكلمون والحكام على
 التريك عنه تم لوجود الاول لا لا على السمعية الا انه عليه واجام اكلها وهو حجة هنا
 بعد من توفيق صدقه على ثبوت الوحدانية الثاني دليل المتكلمين في سبيل التما هو
 من قوله تعالى لو كان فيها الهة الا الله لفسد ما تقرر به انه لو كان معه شرك لفسد نظام
 الوجود وهو باطل بيان ذلك انه لو تطلعت ارادة احد ها باجاء جسم متحرك فلا يتحرك
 فلا ارادة سكون ما كان الكون فلا يتحرك اما ان تغير مرادها فيزم اجتماع المتضادين ولا تغير
 مرادها فيزم مخلو الجسم من الحركة والسكون او تغير مرادها فيزم شأنا ان احد ها
 التما في بلا مرجح وانما هما محذوران لم يكن للاخر لاداة سكونه فيزم محذوران محذوران
 كالتما الا ارادة ذلك الغير لكان محذورا له باطل والتميز بلا مرجح حال فيزم مفسدا نظام
 وهو محال ايضا الثالث دليل الحكماء وتقريره انه لو كان في الوجود واجب العجز لزم ان كانا هاديا
 ذلك لانهما لم يشتركا في الوجود فلا يجوز ان يكونا ولا فان لم يتجزأ لهما شيئا من غير الوجود

من قول الجليلي والحق الله اعلمنا بذلك الاكشاف انما هو مسلم فان الله تعالى يقول
 من قول الجليلي والحق الله اعلمنا بذلك الاكشاف انما هو مسلم فان الله تعالى يقول
 من قول الجليلي والحق الله اعلمنا بذلك الاكشاف انما هو مسلم فان الله تعالى يقول
 من قول الجليلي والحق الله اعلمنا بذلك الاكشاف انما هو مسلم فان الله تعالى يقول

في معنى التريك عند قوله

من قول الجليلي والحق الله اعلمنا بذلك الاكشاف انما هو مسلم فان الله تعالى يقول
 من قول الجليلي والحق الله اعلمنا بذلك الاكشاف انما هو مسلم فان الله تعالى يقول
 من قول الجليلي والحق الله اعلمنا بذلك الاكشاف انما هو مسلم فان الله تعالى يقول
 من قول الجليلي والحق الله اعلمنا بذلك الاكشاف انما هو مسلم فان الله تعالى يقول

29.

بسم الله الرحمن الرحيم

100

في الخارج

20

11/10/2011

مجلس الشورى

پروفیسر

مجلس

پیشہ

مفتی محمد رفیع

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس القضاء

34

تركيب كل واحد منهما مما به المشاورة وما به المماثلة وكل مركب ممكن فيكون مكتسباً لهذا
نظمت قال السادسة في قبح المعاني والأحوال عنه ثم كانه لو كان قادراً بقدره على
يعلم وغير ذلك لا يفتقر في صفاته الى ذلك المعنى فيكون مكتسباً من هذا القول فثبت ان كل
الذاته تم قادراً بقدرته وعالمه وعلم وحى بجوالاته الى غير ذلك من الصفات وهو معارفه فثبت
على ذاته قائماتها وقالت البيهقي انه تم مسلماً وبغيره من الذات ومما تزاها له تسلي
الالوهية وتلك الحالة توجب له احوالاً اربعة وهي القادرية والعالمية والحية والموتية
والحال عند علم صفته لوجوده ولا توصف با وجوده ولا باعدامه والمبارى قادر باختياره
تلك القادرية وعالمها اختيار تلك العالمية الى غير ذلك ويطالون ذلك لا دعوى غيره
لان الشيء انما موجود ومعد وما ذل ولا واسطة بينهما وقالت الحكماء والمحققون من
المشككين انه تعالى قلاس ذاته وعالمه لذاته الى غير ذلك من الصفات وما يتصور
من الدنيا دمه من قولنا ذات عالمة وقادرة فثبت الامور اعتبارية ثم انك في
الذات من كافي الخارج وهو الحق لذاته لو كان قادراً بقدرته او قادراً في العالم
او عالمية الى غير ذلك من الصفات لزم ما تقدر الواجب في صفاته اني غيره لان
تلك المعاني والأحوال متماثلة للذاته قطعاً وكل مقتضى الى غيره ممكن فلو كانت صفاته
على ذاته لكن مكتسباً من هذا القول السابعة انه تعالى ليس يحتاج الى وجوب وجوده
دون غيره ليقضي استغنائه عنه واتقار غيراً له فيقول من صفاته السلبية كونه
ليس يحتاج الى غيره مطلقاً في ذاته ولا في صفاته وذلك لان وجوبه لوجوده لذاته
له ليقضي استغنائه مطلقاً عن مجموع ما عداه فلو كان محتاجاً لزم افتقاره فيكون مكتسباً
تعالى الله عنه بل البارى جلت عظمتة مستغن عن مجموع ما عداه واكمل رغبته
من دسشات وجوده وذاته من ذات فيض جودى قال الفصل الرابع
في العدل وفيه مباحث الاول العقل قاض بالنهر ورثة من ان العقل ما هو
من كروا لوديعه والاحسان والصدق في انما فيه وبعضها ما هو قبيح كالظلم والذل والعدا

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

والحق ان الحكم هو ما من قول اشترطوا كمال المحل والحد وحكمهم بالهتد ولا نهما او امتيا
 لا يتقيا سمعا لا تنفع قبحا الكذب من المشرع اقول لما افرغ من مباحث التوحيد
 يفرغ في مباحث العدل والبر بالعدل هو تفرغ البراءة نعم عن فعل القبيح كذا
 بالواجب لما توقف ذلك على معرفة الحسن والقبح العقليين قد واصل البحث عنه واما ان
 ضرر كمال التصور هو ما ان يكون له وصف نأخذ على حد ذاته اولا اننا نحركة المسألة
 ولنا ثم وكلاول ما ان يفكر العقل من ذلك لنا اولا وكلاول هو القبح والنا وهو الا
 لا ينقل العقل منه لما ان يساوى فعله وتركه وهو المبدأ والا يساوى فان تركه فهو
 المنه من التيقض فهو الحرام ولا فهو المكروه وان تركه فعله فاما مع المنع من تركه فهو واجب
 او مباح جاز تركه فهو المندب اذا تقرر هذا فاعلم ان الحسن والقبح قبحا لان على ثلثة معان
 الاول كون الشيء صفة كمال كقولنا العلم حسن وصفة نفس كقولنا الجمل قبيح الثاني
 كون الشيء ملائما للطبع كالمستلذات او متافيا له كالكلام الثالث كون الحسن بالتحقق
 على هذه المداخر عاجلا للثواب اجمالا والقبح مما يتحقق على هذه المداخر عاجلا للعقاب
 اجمالا واخلاق كونهما عقليين لا اعتبارين الاولين والاما لا اعتبارا لثالثات تختلف
 المتكلمون فيه فقالت الاشكر عتليس في العقل ما يدل على الحسن والقبح بهذا المعنى بل
 فما حنه فهو الحسن وما قبحه وقالت المعتزلة وكلام أمية في العقل ما يدل على ذلك فالحسن
 حسن في نفسه والقبح قبيح في نفسه سواء حكم المشرع بذلك ام لا وبه هو على ذلك
 بوجوده الاول اضافهم ضرورا حسن بعض الافعال كالصدق النافع والانصاف و
 الاحسان ولاد الودية وانفاذ الهلكى وامثال ذلك وقبح بعض كالكذب والنفاق و
 الظلم وكلامه العبد المستقيمة وامثال ذلك من غير مخالفة شك فيه ولان ذلك كان
 هذا الحكم موزنا في جبلته الانسان فان اذا قلنا الشخص اصدقت فلان دنيا وان
 كذلك فلان دنيا كما استوى الامران بالنسبة اليه فانه مجرد عقله وعمله على الصدق والنا
 انه لو كان راسا لحسن والقبح هو الشرع لا غير ذلك ولا يحققا بل نه واللازم بان المشرع

بل قد
 كماله
 يبرود
 بالمادة
 الاصلية
 المنع
 لا يكون
 بالشيء
 مع غيره
 الدائم
 بالشيء
 لا يكون
 الدائم
 لا يكون

هو باب الجاد في الشر

لا يكون
 والحق

[illegible]

فان الحب مختار في جميع افعال

[illegible][illegible]

[illegible]

مقامی ریجیہ

[illegible]

ويعقد عن الجمعية
على أي إجراء

في وجهه من الام

فخرج باللسان عشر

بفرضه وذهب على ذلك القول في حق المهادي فهم مباداة الامام الطاعة واد
 المصيبة لو لم يرض ما قوتها ان عليه لكان ما قضا لفرضه ونقض لفرض قيمته وانه عن ثبات
 في تلك السادة من في الله تعالى غيب عليه فعل عوض الا انهم المباداة عنه ومحق العوض
 بعد النعم المستحق الخالي من التعظيم والاحلال وان كان تعالى الله عن ذلك وحيد
 ويبدو على الامر والا لكان حيث اقول الا لو لم اصل للمعصية انما ان يعلم فيه وجوب
 من وجوب القيمة فلذلك لا يصح دعاء خاصة ولا يعلم فيه ذلك فيكون معناه قد يكون
 الا لو وجوب الاول كونه مستحقا للمثالي كونه مستحقا على النعم الزائدة لعائد الى الله تعالى
 كونه مستحقا على وجه الضرر الزائد عنه الزايم كونه بما جرت به العادة الخا من كونه
 على وجهه المدغم وذلك الحسن قد يكون صادرا عنه تعالى وقد يكون صادرا عنه فاما كان
 صادرا عنه فم على وجهه النعم فيجب فيها امر اي احد من المعوض عنه ولا لكان طالما انعم به
 ووجب ان يكون لا تدفعه الا لو اني حال لوصا عنه كل عاقل لانه يقهر في الشهادة بالامر
 بشيء من معوض له من غير ان ياد ولا يشاء له على العينية ثم انما بينهما على الاطلاق لا لئلا
 او لغيره لا يخرج من العيب واما ما كان صادرا ههنا فما فيه وجه من وجوب القيمة فيجب الله الا
 لصالح من الاول لعله ولا كذلة السوء عليه ويكون العوض ههنا مساويا للامر والا لكان
 ظاهرا ههنا فاما الاول العوض هو النعم المستحق الخالي من تعظيم والاحلال فبقيل المستحق
 الفضل وبقيل الخلو عن التعظيم خرج الثواب الثابتة لا يجب دوام العوض لانه يحسن والثناء
 وكذا لا على المستحق ومكانه في الشا في الطبيعة انهم ينقطع قليل انما لثمة العوض لا يجب
 حصوله في الدنيا لولا ان يعلم الله المصلحة في تأخير بل قد يكون حاصلا في الدنيا
 وقد يكون انما لهما الذي يصل اليه عوضا لمشي الاخرة اما ان يكون من اهل الثواب
 او من اهل العقاب فان كان من اهل الثواب فيكفيه العيال اعواضه اليه بان قيمته
 الله ثم على الاوقات ويتفضل عليه بعثتها وان كان من اهل العقاب سقط لها جز
 حقا به حيث لا يظهر لها التعريف بان فيرق القدر على الاوقات في مسته الا لو صادرا عنا

[illegible]

ذلك التعلق المأخوذ بحيث أقبر لهم الذلال ويوضعها لهم ويذليل الشبهات ويبين فيها
ويبين ما اعتدلت اليه عقولهم ويمين لهم ما لم يمتد إليه ويلزمهم خالقهم وموجد
وقبر لهم العبادات وأعمالها لصلتها ما هي وكيف هي على وجه يوسم الزاني عند
سره ويكرها عليهم لم تنظر في التذليل والتكوير لا يتولى عليها السهو والنسيان
الذين هم كالطبيعة الثابتة للإنسان وذلك الشغل المقتدر اليه في أحوال المعانيق المتطا
هو الذي واجب في الحكمة وهو المعروف **قال** وفيه مباحث الأول في نبوة نبي
محمد بن عبد الله بن عبد المطلب رسول الله ص لأنه ظهر المعجزات على يده ككل الأنبياء
اشفاق القوم وبؤس الماء من بين أصابعه وإشباع الخلق الكثير من طعام الفيل وسبح
الحصى في يده وهي أكثر من أن تحصى ادعى النبوة فكان صادقا وكالزمر أغر المكلفين
بالحقم يكون محالا **أقول** لما كانت المصالح تختلف لمجمل اختلاف الأركان لا اختلاف
كالمرض الذي يختلف أحواله في كيفية المعالجة واستعمال الأدوية لمجمل اختلاف مزاجه
في تنويعه في المرض بحيث يلزم في وقتها التحصيل لمعالجته و في وقتها كانت
النبوة والشرعية مختلفين لمجمل اختلاف مصالح الخلق في أزمانهم وأشخاصهم
وذلك هو المعروف في شعرنا ثم نبهنا بمقول أن انتهت النبوة والشرعية إلى نبينا
محمد الذي اتفقت الحكمة كون نبوته وشرعيته تاسفتين لما اقتدا بهما بأقربين
بقائه التكليف والدليل على صحة نبوته هو أنه ادعى النبوة وظهر المعجزة على يده وكل من
كان كمال كان نبيا أحقا فثبت على بيان أمور ثلاثة الأول أنه ادعى النبوة والثاني أنه ظهر
المعجزة على يده والثالث أنه كل من كان كمال فهو نبي حتى إذا كمال فهو ثابت إجماعا على أن
الحجج لو نكره أصل وأما الثاني فلأن المعجز هو كمال الخلق للعادة المطابق للعدوى
المعروف بالحمد على المتعد على الخلق لا يتأتى بشيء ما اعتبرا في عادة أذهابهم لما كان
معجزا كطرد الشمس من مشرقها وأما المطابقة للعدوى فلأنه كماله على صدق ما
أدعا إذ لو خالف ذلك كما في قضية مسيلة الكذاب لما دل على الصدق أو الاعتقاد

[illegible]

۱. حضرت علی (ع) نے فرمایا کہ جو شخص اپنے آپ کو اللہ کے رسول کے برابر سمجھے، اللہ کی لعنت ہو۔
 ۲. رسول اللہ (ص) نے فرمایا کہ جو شخص اپنے آپ کو اللہ کے رسول کے برابر سمجھے، اللہ کی لعنت ہو۔
 ۳. رسول اللہ (ص) نے فرمایا کہ جو شخص اپنے آپ کو اللہ کے رسول کے برابر سمجھے، اللہ کی لعنت ہو۔
 ۴. رسول اللہ (ص) نے فرمایا کہ جو شخص اپنے آپ کو اللہ کے رسول کے برابر سمجھے، اللہ کی لعنت ہو۔
 ۵. رسول اللہ (ص) نے فرمایا کہ جو شخص اپنے آپ کو اللہ کے رسول کے برابر سمجھے، اللہ کی لعنت ہو۔
 ۶. رسول اللہ (ص) نے فرمایا کہ جو شخص اپنے آپ کو اللہ کے رسول کے برابر سمجھے، اللہ کی لعنت ہو۔
 ۷. رسول اللہ (ص) نے فرمایا کہ جو شخص اپنے آپ کو اللہ کے رسول کے برابر سمجھے، اللہ کی لعنت ہو۔
 ۸. رسول اللہ (ص) نے فرمایا کہ جو شخص اپنے آپ کو اللہ کے رسول کے برابر سمجھے، اللہ کی لعنت ہو۔
 ۹. رسول اللہ (ص) نے فرمایا کہ جو شخص اپنے آپ کو اللہ کے رسول کے برابر سمجھے، اللہ کی لعنت ہو۔
 ۱۰. رسول اللہ (ص) نے فرمایا کہ جو شخص اپنے آپ کو اللہ کے رسول کے برابر سمجھے، اللہ کی لعنت ہو۔

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

في الثاني الحق لما في ذلك من الاختلاف الواقع في تعيين الالة فيقال ان الضرر المطلوب
 اذوله والضرر اشتراط العصية وجوب النص يد في ذلك كله **قال** الثالث يجب ان يكون
 الاكراه معصية ولا تسلسل لان الحاجة الملاعبة الى الاكراه هي دعم الظالم عن ظلمه و
 اكرهته لا ليغلبه منه فلو جاز ان يكون غير معصوم لا يقتضي امام اخر وينسأل
 وهو محال ولوانه لو فعل المعصية فان وجبا لا كراه عليه سقط محله من القلوب انفت
 فائدة في نفسه وان لم يجب سقط وجوبه لا امر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو محال ولا به
 حافظ للشرع فلا بد من عصيته ليؤمن من الزيادة والنقصان وقوله تعالى لا يزال
 الظالمين اقول لما ثبت وجوب الامامة شرعا في تبين الصفات التي هي شرطية في
 فهمها امعة وقد عرفت معناها واختلف في انظر لها في الاكراه فاشترطوا اجماعا الا
 عشرية والاسما عيلية خلافا لما في الفرق واستدل المصنف على ما ذهب اصحابنا بوجوب الاكراه
 انه لو لم يكن الاكراه معصوم لم يكن عدم تناهها كونه وللأمر باطل فاللزوم مثله بما في الملة
 ان قد بينا ان العدة المحيطة الاكراه هي رد الظالم عن ظلمه ولا نقصان للظالم منه و
 حصل لوعبة على فيه مصاحبه في عدم عا فيه مفسد هم فلو كان هو غير معصوم افتقر
 الى امر اخر يرد عنه من خطاه ونقل الكلام الى الاخر ويلزم عدم تناهها كونه وهو باطل انما
 لو لم يكن معصية لم يجز ان للمصينة عليه ونقض وقوعها وحيلز ما ما اتفاقا فائدة في نفسه سقوط
 الاكره بالمعروف والنهي عن المنكر لللازم في نفسه باطل فكل المنة ومعيان اللزوم انما اذا و
 المعصية منه فاما ان يجب الاكراه عليه ولا نفس الاذن يلزم سقوط محله من القلوب وان
 يكون ما مور بعد ان كانت امتلا ومنها عنه هذا ان كان ناهيا وسقطت في لفائدة المطلوبة
 من نصيبه وهي لعظيم محله في الهلوب والا فقياد كاره وفيه ومن الثاني يلزم عدم وجب
 الاكره بالمعروف والنهي عن المنكر هو باطل اجماعا الثالث انه حافظ للشرع وكل من كان
 كذا ويجب ان يكون معصوما اما الاول فان الحافظ للشرع اما الكتاب او السنة
 المتواترة او الاجماع او الميراث الاصلية او القياس او خبر الواحد او

في الثاني الحق لما في ذلك من الاختلاف الواقع في تعيين الالة فيقال ان الضرر المطلوب
 اذوله والضرر اشتراط العصية وجوب النص يد في ذلك كله **قال** الثالث يجب ان يكون
 الاكراه معصية ولا تسلسل لان الحاجة الملاعبة الى الاكراه هي دعم الظالم عن ظلمه و
 اكرهته لا ليغلبه منه فلو جاز ان يكون غير معصوم لا يقتضي امام اخر وينسأل
 وهو محال ولوانه لو فعل المعصية فان وجبا لا كراه عليه سقط محله من القلوب انفت
 فائدة في نفسه وان لم يجب سقط وجوبه لا امر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو محال ولا به
 حافظ للشرع فلا بد من عصيته ليؤمن من الزيادة والنقصان وقوله تعالى لا يزال
 الظالمين اقول لما ثبت وجوب الامامة شرعا في تبين الصفات التي هي شرطية في
 فهمها امعة وقد عرفت معناها واختلف في انظر لها في الاكراه فاشترطوا اجماعا الا
 عشرية والاسما عيلية خلافا لما في الفرق واستدل المصنف على ما ذهب اصحابنا بوجوب الاكراه
 انه لو لم يكن الاكراه معصوم لم يكن عدم تناهها كونه وللأمر باطل فاللزوم مثله بما في الملة
 ان قد بينا ان العدة المحيطة الاكراه هي رد الظالم عن ظلمه ولا نقصان للظالم منه و
 حصل لوعبة على فيه مصاحبه في عدم عا فيه مفسد هم فلو كان هو غير معصوم افتقر
 الى امر اخر يرد عنه من خطاه ونقل الكلام الى الاخر ويلزم عدم تناهها كونه وهو باطل انما
 لو لم يكن معصية لم يجز ان للمصينة عليه ونقض وقوعها وحيلز ما ما اتفاقا فائدة في نفسه سقوط
 الاكره بالمعروف والنهي عن المنكر لللازم في نفسه باطل فكل المنة ومعيان اللزوم انما اذا و
 المعصية منه فاما ان يجب الاكراه عليه ولا نفس الاذن يلزم سقوط محله من القلوب وان
 يكون ما مور بعد ان كانت امتلا ومنها عنه هذا ان كان ناهيا وسقطت في لفائدة المطلوبة
 من نصيبه وهي لعظيم محله في الهلوب والا فقياد كاره وفيه ومن الثاني يلزم عدم وجب
 الاكره بالمعروف والنهي عن المنكر هو باطل اجماعا الثالث انه حافظ للشرع وكل من كان
 كذا ويجب ان يكون معصوما اما الاول فان الحافظ للشرع اما الكتاب او السنة
 المتواترة او الاجماع او الميراث الاصلية او القياس او خبر الواحد او

في الثاني الحق لما في ذلك من الاختلاف الواقع في تعيين الالة فيقال ان الضرر المطلوب
 اذوله والضرر اشتراط العصية وجوب النص يد في ذلك كله **قال** الثالث يجب ان يكون
 الاكراه معصية ولا تسلسل لان الحاجة الملاعبة الى الاكراه هي دعم الظالم عن ظلمه و
 اكرهته لا ليغلبه منه فلو جاز ان يكون غير معصوم لا يقتضي امام اخر وينسأل
 وهو محال ولوانه لو فعل المعصية فان وجبا لا كراه عليه سقط محله من القلوب انفت
 فائدة في نفسه وان لم يجب سقط وجوبه لا امر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو محال ولا به
 حافظ للشرع فلا بد من عصيته ليؤمن من الزيادة والنقصان وقوله تعالى لا يزال
 الظالمين اقول لما ثبت وجوب الامامة شرعا في تبين الصفات التي هي شرطية في
 فهمها امعة وقد عرفت معناها واختلف في انظر لها في الاكراه فاشترطوا اجماعا الا
 عشرية والاسما عيلية خلافا لما في الفرق واستدل المصنف على ما ذهب اصحابنا بوجوب الاكراه
 انه لو لم يكن الاكراه معصوم لم يكن عدم تناهها كونه وللأمر باطل فاللزوم مثله بما في الملة
 ان قد بينا ان العدة المحيطة الاكراه هي رد الظالم عن ظلمه ولا نقصان للظالم منه و
 حصل لوعبة على فيه مصاحبه في عدم عا فيه مفسد هم فلو كان هو غير معصوم افتقر
 الى امر اخر يرد عنه من خطاه ونقل الكلام الى الاخر ويلزم عدم تناهها كونه وهو باطل انما
 لو لم يكن معصية لم يجز ان للمصينة عليه ونقض وقوعها وحيلز ما ما اتفاقا فائدة في نفسه سقوط
 الاكره بالمعروف والنهي عن المنكر لللازم في نفسه باطل فكل المنة ومعيان اللزوم انما اذا و
 المعصية منه فاما ان يجب الاكراه عليه ولا نفس الاذن يلزم سقوط محله من القلوب وان
 يكون ما مور بعد ان كانت امتلا ومنها عنه هذا ان كان ناهيا وسقطت في لفائدة المطلوبة
 من نصيبه وهي لعظيم محله في الهلوب والا فقياد كاره وفيه ومن الثاني يلزم عدم وجب
 الاكره بالمعروف والنهي عن المنكر هو باطل اجماعا الثالث انه حافظ للشرع وكل من كان
 كذا ويجب ان يكون معصوما اما الاول فان الحافظ للشرع اما الكتاب او السنة
 المتواترة او الاجماع او الميراث الاصلية او القياس او خبر الواحد او

تہذیب و تمدن کی روشنی میں

فی ان الام محیب ان کیوں منصوبہ

الاستصحاب فكل واحد من هذه غير صالح للحفاظة لهما الكتاب والسنة فلكونها غير
 طافين بكل الأحكام مع ان الله تعالى في كل واقعة حكما يجب تحصيله إما الاجماع ^{في كل}
 فعلة في الأكثر اوقاسه مع ان الله فيها حكما اثباتي انه على قدر عدم المعصية لا يجوز في
 الاجماع حجية فيكون الاجماع غير مفيد لحوار الخطا على كل واحد منهم فكذلك اجماع الكل والحوار
 الخطا على الكل شارحه بقوله لا فان مات او قتل فقلبتهم على اعقابكم وقال هم الاكثر جوا
 بعد كفاها فان هذا الخطاب لا يوجه الا الى من يجوز عليه الخطا قطعاً الا يقال
 للانسان لا تطرأ لعدم جواز ذلك عليه قطعاً واما البرائة الاصلية فلا نه يلزم
 انضمام اكثر الاحكام الشرعية اذ يقال الاصل برائة المذمة من وجوب او حرمة واما
 السكتة الباقية فتستوفى في افادتها النفس والنطق لا يفيق من الحق شيئاً خصوصاً ^{ال}
 قاصر من الفياس وذلك لان معنى شرعنا على اختلاف المتفقات كوجوب ^{صوم} ^{شهر}
 رمضان وتجويعه شول واتفاقا لاختلافات كوجوب الوضوء من البول والغائط ^{في}
 أفضل خطاء في الظهور في الكثرة هذا مع ان الشارح قطعي في سائر اقل دون
 غاصب لكثير وجلل فبدت الزنا ووجبا في اربع شهادت دون الكثرة ذلك ^{في}
 القياس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل هذه الامنة برهة بالكتاب وبرهة
 بالقياس فاذا فعلوا ذلك فقد ضلوا واضلوا ^{ال} ^{لهم} ان يكون الحافظ للشرع الا الاثم ^{لهم}
 هو المعنى قد اشار الباري تعالى بقوله وَلَوْ رَدُّوْهُ اِلَيَّ لَرُدُّوْهُ اِلَيَّ اَوَّلِيَّ اَمْرِهُمْ ثُمَّ لَتَدْرِكُوْهُ
 يَسْمُكُوْهُ ثُمَّ يَرْجُمُوْهُ اِلَى النَّارِ فَسَوْفَ يَصْلَوْنَ ^{لهم} ولما الثاني فلانه اذا كان حافظا للشرع ولم يكن معصوا لما من شرع
 من الزيادة والنقصان والتغيير والتبديل والواجبات غير المعصوم ^{لهم}
 كاشي من الظاهر ايضا لحوالاته فلا شيء من غير المعصوم بصحاح لملامته اما الصغرى
 فلان الظاهر واضع للشيء في غير موضعه وغير المعصوم كذلك ولما الكبير في دفعه تعالى
 لِيَايُنْظُرُوْا اِلَى اَمْرِ الْاَوَّلِيْنَ وَلِاَمْرِ الْاٰخِرِيْنَ ^{لهم} قال الثاني ^{لهم}
 خيبان ان يكون معصوما غير ان المعصوم من الامور الباطنة التي لا يعلمها الا الله تعالى فلا بد ان

الخبر يدل على ذلك وهو قوله الست اولى بكتمه لقوله نعم في حق الكفار وما وكل الدنيا
 هي مؤمنكم اولى اولى بكتمه وايضا كان غيرة لك من معانية غير عاثرها كالحج والمسلمين ^{العلم}
 وابن العبد واستخالة ان قيام النبي في ذلك الوقت الشد يد العوريد عوانا من عجب ^{شام}
 الامر يد فائقة فيها بان قول من كنت جارة او معتق او ابن عمه فلي كذا لك واذا كان
 على هو لا اولى بنا فيكون هو الامام الثالث ورد متواترا انه ص قال لي ائت مني بمثل
 هرة من موسى الا انه لا يني بعد ان ثبت له جميع مراقب هرون من موسى واستغنى النبي
 ومن حجة منازل هرون من موسى انه كان خليفة له الكفة في قلبه وعله عاش بعد رسول
 الله ص فيكون خلافة ثابتة اذ الاموي لزو الهاء الرابع قوله لقاني (يا ابي) الذي لا ينزل
 اطيعوا الله واطيعوا الرسول والى الامر منكم فالمراد باولى الامام من علمت عصته ^{العلم}
 بالثاني باطل اتفاقا لا يستحال ان يا مر الله بالطاعة المطلقة لمن يجوز عليه الخطا فتعين
 الاول فيكون هو علي بن ابي طالب اذ لو قدم العصاة الاثمة وفي اولاده فيكون هو المقتدى
 وهو المظهر وهذا الاستدلال بغيره جازي قوله تحموا ايها الذين امنوا اتقوا الله وكونوا مع
 الصادقين ^{العلم} لقام من ادعى الامامة وظهر المعجزة على يده وكل من كان كذلك فهو
 دعواه اما انه ادعى الامامة فظاهر مشهور في كتب السير والتواريخ حكايته اقواله شكا
 والجماعة حتى نه لما لاى فناداهم عنه قتلوا ببيتهم واقتل جميعه كتابه وطبعا للبيعة ^{العلم}
 فقام على ببيت النار واخر جود قهله ويكفيل في لوقون على شكايتي في هذه المعنى ^{العلم}
 الموسومة بالشفعية في نجم المבלعة واما ظهور المعجزة فكثيرة منها قلنا باب خيرا
 ومنها عن طيبة الشبان على منبره للفرقة ومنها دفع الصخرة العظيمة عن قم انقلاب لما
 عجز الاسك عن قلمه او منها ردا الشمس حتى عادت الى موضعها في فراق وغيره لك مما
 لا يحصى واما ان كل من كان كذلك فهو صادق فلما تقدم في النبي السادس ^{العلم}
 امانات يكون قد نص على امام الا الثاني باطل على جميع الاول ان المش على امام ^{العلم}
 اكمل الاما دين وقيميا كما فقهه فلما اقبل به رسول الله ص في خلافة بالاجاب ^{العلم} ان

انه هم لما كان شفقة وراثة للمكفنين وسراية لمصالحهم بحيث علمهم موافقة الاستقامة
والجناية وغير ذلك مما لا نستلزم في المصلحة الى الامامة فيستحيل في حكمه عصمة ان كان
يعين لهم من رخصت اليه في وقايهم ومثل عول نعموكم انتمهم فتعين الاول ولو
يد ٢٦ انص نعيم على ٢ واني بكم اجماعا في ان يكون المنصوص عليه اما عليا او ابائا لولا
باطل فتعين الاول اما بطلان الثاني فلو جاز الاول انه لو كان منصوبا عليه لكان
توقيف الامر على البيعة معصية قاذرة في امامته الثاني انه لو كان منصوبا عليه لكان
ذلك وادعاه في حال بيعته او بعد ما اوقبلها اذ لا عذر بعد عرس لكنه لا يدع ٢ ذلك فلم
يكن منصوبا عليه الثالث انه لو كان منصوبا عليه لكان استقلالته من الخلافة في
قوله اقول في قلت بخير كره على فيكم من اعظم المعاصي اذ هو راد على الله ورسوله
فيكون قاذرا في امامته الى ابراهه لو كان منصوبا عليه لما شك عند موته سلمه
استحقاقه الخلافة لكنه شك حيث قال يا ليتني كنت سئلت رسول الله م
الايضا في هذه الامور ان الامام الخامس انه لو كان منصوبا عليه لما امر رسول الله ص
بالخروج مع جيش سامية بن زيد لانه كان عليا وقد نعت اليه نفسه حتى قال نعت
الى نفسي وبوشك ان اقضى لانه كان جبرئيل ع يعارضني بالقران كل سنة مرة
واحدة عارضني به السنة مرتين فلو كان والحال هذا ولا ما هو ابو بكر لما امره بالانقلاب
عنه لكنه صحت على خروج الكل ولعن المختلف واكر عليه لما تخلف عنهم لاسدس انه
لا ولد من غير علي من الجماعة الذين ادعيت لهم الامامة يصلم لها فتعين هو اما
الاول فلا نهم كاتفاضة لتقدم فكرهم فلا يبا لهم عهد الامامة لقوله تعالى لا ينال
عهد الظالمين قال ثم من بعده والده الحسن ع ثم الحسين ع ثم علي بن الحسين ع ثم محمد
بن علي الباقر ثم جعفر بن محمد الصادق ثم موسى بن جعفر الكاظم ثم علي بن موسى الوضعا
ثم محمد بن علي الجواد ثم علي بن محمد الهادي ع ثم الحسن بن علي العسكري ع ثم محمد
بن الحسن صاحب الزمان صلوات الله عليهم بنص كل سابق منهم على

[illegible]

三

غزوہ بابل الحادی عشر

ذلك كتاب خراج الجواهر المراد نداء وغيب من الكتب في هذا فن فائدة الأوامر
 شمس موجي من حين كداده وفي سنة ست وخمسين مائتين إلى آخرها من التكليف
 لأن كل زمان لابد فيه من إمام مصمم لعموم الأدلة وغيب ليس بمصنف فيكون هو إمام
 والأحكام استقامت مثله فباطل لأن ذلك ممكن خصوصاً قد رتب في الأمانة الساقطة على
 حق السوط ولا تقياد ما هو زيد من عمومهم وأما سبب خفاة فاما المصلحة فأنها فيهم
 بضمها أو لكثرة العدد وقلتها صرح بأن حكمة تعالى وعصمة عليهما مع من اللطف فيكون
 من الغيب الحادي وذلك هو العلم الإلهام على فرجه وإرفاقهم وإيجلتنا من إعرابنا
 ورتبنا طاعة وعبادة وأعضائنا من مخالفة وصحة الحق والحق بالصدق والحق
الفصل السابع في العبادات في المسامحة كافة على وجوب العباد المهدى
 ولأنه لو كان التكليف ولا يمكن الصداق قد أخبر بثبوتها فيكون حقا
 والآيات والآلة عليه ولا نكار على واحد **أقول** المأذون زمان العباد ومكانه
 والمراد به هنا هو الوحد الثاني للمسامحة وأعادتها بعد موتها وتفرقها وهو حق واقتر
 خلافا للحكام والآليل على ذلك من وجب الأول إجماع المسلمين على ذلك في
 نكاحهم فيه إجماعهم حيث لا ثاني إذ أنه لو لم يكن المأذون حقا لغير التكليف الثاني بأ
 فالقدم مثله بيان التعليل أن التكليف مشتق من التوقيف عنهما فأن الشبهة
 من غير عوض فلم وذلك العرض ليس يجادل في زمان التكليف فلا بد من إداها
 يحصل فيها الجزاء على الأحوال ولا تكون التكليف ظاهرا وهو غير تعالى الله عنه الثالث
 انشراح الأجسام ممكن والصداق أخبر بوقوعه فيكون حقا أما أمكانه فلا الجزاء
 الميت قاطبة الجموع وأفاضة الحيثية عليها وألا ما اتصف بها من قبل والله تعالى عالم
 بأجزاء كل شخص لما تقدم من أنه عالم بكل المعلومات وقادرا على جمعها لأن
 ذلك ممكن والله تعالى قادر على الممكنات ثبت أن أحياء الأجسام وممكن طما
 الصداق أخبر بوقوع ذلك فلا نه ثبت بالاثبات **العلم** كان ثبت المأذون

تکون فی
عز و جلال
فی جنه
بنی قریظ
ثلاثین
بنی حنیئ
البحرین
طیم السلام
المصلح
الاصغر
القاری
الابرار
البریه
فی طایفه
طایفه
المرکز
مقام
سائر
و مقام
در این

13

مذہب باطلہ احمدی، مشر

مفتی محمد شفیع
مفتی محمد شفیع
مفتی محمد شفیع
مفتی محمد شفیع
مفتی محمد شفیع

مجلس

1000

2007

۱۰۰

沈

0.0000

10

[illegible]

المجلس

১৩

1997

100

第 12 卷

تاریخ: ۱۳۹۸/۰۵/۰۵

مجلس

البلدي فيقول له فيكون حقا وحولنا الى اهل كرامة القرآن على شجرة ولا تكلم على جمل
 ويكون حقا أما الاول فلا يثبت اليه له عليه كسب في حق قوله تم وضرب لنا مثلا في
 خلقه قال من يحيل النظام وهو ومير قل جميعها الذي انشاها اول مرة وهو يحسن
 خلق عليهم وغير ذلك من الايات **قال** وكل من له عوض او عليه عوض يحسب
 بعينه عقلا وغيره عليه العادة **مما قول** الذي يحسب اعدته على تسمين
 احد هما يحسب اعدته عقلا ومما وكل من له حق من الثواب واللعن من قبل
 المهدى كل من عليه حق من عقاد او عوض لاخذ الحق منه وتاثيرهما من ليس له حق
 ولا على حق من باقى الاثنا من انسانية كانتا غيرهما من الحيوانات الانسية و
 الوحشية وذلك يجب اعدته معا لادانة القرآن واخبارا للمفارقة عليه **قال**
 يحسب الاقرار وكل ما جاء به النبي من ذلك الصراط والميزان وانطلق الجوارح
 وتطابروا للكتب الامكانها وقد اخبر الصادق بها فيجب الاعتزان بها **اقول** لما ثبت
 قوة نبينا وعصته ثبت انه صادق في كل ما اخبر بوقوعه سواء كان سابقا لزمانه
 خادرا عن الانبياء السابقين واسمهم والقرون الماضية وغيره او في زمانه كخبا
 ر جوب الواجبات وتحريم المحرمات وذهب المندوبات والنهي على الكرامة وغير
 ذلك من الاخبار وبعد زمانه فاما في طر تكليف كقوله حم بلى مستأجل بعدى
 لما كسب والقاسطين والمارقين او بعد التكليف كاحوال الموت وما بعد له في ذلك
 فذهب القبول الصراط والميزان والحجاب وانطاق الجوارح وظاهر الكتب والاحوال
 القيمة وكيفية شمر الاجام والاحوال المكلفين في البعث ويحسب الاقرار بذلك اجم
 المصدق به لان ذلك كله هو ممكن الاحتمال فيمصدق اخبر الصادق بوقوعه
 يكون حقا **قال** ومن ذلك اثواب والعقاب وتفصيلها المنقولة من جهة
 شرع صلوات الله على الصادق به **اقول** يريدان من جملة ما جاء به
 النبي الثواب والعقاب وقد اختلف في انهما معلومان عقلا ومستقنا

مخرج باب الحادي عشر

٩ مقدار الموت في العظم وعده اياها في الذلة بمح البحر ١٣

بازدید از بیمارستان

لما استقرت قضاوا جميعا ولما المعتزلة فقال بعضهم بان الثواب سعة لا ياسب
الطاعات كما يكافى ما صد عنه من النعم العظيمة فلا يستحق عليه شئ في مقابلتها ومثله
البنى وقالت معتزلة البصرة انه عقل لا اقتضاة التكليف ذلك وقول سخره بما كنتم
تملون واوجبت المعتزلة الثواب الكاف ومما حيل عليه من عقابا قد تقدم لك من ذلك
ما يدل على وجود الثواب عقلا واما العقاب فهو ان اشغل على العقوبة كى لا يجر
ورقه في عيا الكاف الذى لا يوجب عقابا وهذا فانك الاولى به حتى والثواب
والمدر فعل الواجب والمندوب وقيل ضد التبرير او الاخلال به بشروطه
فعل الواجب لوجه او الوجه وجوبه والمندوب مكات وكذا قيل ضد التبرير
او الاخلال به للضم كالمواخر غير ذلك ويستحق العقاب والامر بفعل التبرير
الاخلال بما الواجب الثانية يجب دوما والثواب والعقاب المستحق مطعون
حق من يكون على ايمانه ومن يوت على كفره ولا واما المدر والامر على ما يقتضيه
به ويجب فحين كل واحد منهما لولا انهما اذا لا واسطة بينهما ويجب ان يكون
خالصين من مخالطة الضد ولا يحصل مشهورهما ويجب اقتضات الثواب بالتعظيم
والعقاب بالامانة لان فاعل لطاعة مستحق للتعظيم ومفعول معصية مستحق للامانة
مطلقا الثالثة استحقاق الثواب يجوز ورقيه على شرا اذا لولا ذلك لكان العاقل
بما هو تعالى مرجعه بالبنى مستحقا له وهو باطل فاذا هو مشروط بالوفاء فله
قضى لان امره كى يصح عمله وقوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فسيت هو
كافرا فاولئك حبطت اعمالهم فى الدنيا والاخرة واولئك استحقاق النار الباقية
الذين امنوا ولم يلبسوا ايماناهم بظلمة واولئك يستحقون الثواب الدائم مطلقا
الذين كفروا وما قادم كفرا واولئك يستحقون العقاب الدائم مطلقا والذى من
وغلط عملا صالحا ولم يؤمن به فان كان اسى صغيرا فذلك فيه مفسوخا اجماعا وان كان
فاما ان يوفى بالعقوبة فهو من اهل الثواب مطلقا اجماعا وان لم يوفى بها فاما

ستمین از حضرت
 ولولای الهیاتی
 آدم یقیناً
 عهد رسول
 سلطان
 فاذ بعض
 وکم
 اسلام
 رسول
 من
 ۶
 بن
 اسباب
 من
 ان
 سکن
 غازی
 عن
 جامع
 فتح
 از

مفتوح باب الحادی عشر

[illegible]

من اجل ان الله تعالى
 لا يترك عبدا من عباده
 الا ان يهديه الى صراط مستقيم
 ولا يترك عبدا من عباده
 الا ان يهديه الى صراط مستقيم
 ولا يترك عبدا من عباده
 الا ان يهديه الى صراط مستقيم

ان يرضى فيه سبحانه ولا يترك عبدا من عباده الا ان يهديه الى صراط مستقيم
 وشأن ذرة خبيثة في جميع كلامه فاما ان يثاب ثم تعاقب وهو باطن بالاجرام عيان
 من مغل الخلق لا يجر منها لجر يلزمه بطلان العقاب او يعاقب ثم يثاب وهو لم يظفر
 من حق مؤكلا يخرجون من النار وهم كالحمم وكما لهمم فبلاهم اهل الجنة فيقواون
 هو لا يجهلون فيومهم فيمضون على الحيلون فيخرجون ووجههم كالماء
 في اية تمامه واما الايات الدالة على عقاب العصاة والنهار وخلودهم في النار فالله
 بالخلافة وهو الملك الطويل واستحالة هذا المعنى كثير والمراد به ان يعاقبوا بالعصاة الكافرة
 فيجوزهم وعصيانهم وهم الكفار يدل قوله تعالى اولئك هم الصنفرة الضعفة وفيها
 بينه وبين الايات الدالة على اختصاص العقاب بالكفار نحو قوله تعالى ان الذين هم في
 والسورة على الكافرين وغير ذلك من الايات ثم اعلم ان صاحب الكبيرة انما يعاقب
 اذا لم يحصل له احد الامر من الاول عفا عنه فان عصى فمرحونون فخصوصا وقد وعده
 في قوله ويعقوب عن السيئات ويعقوب عن كثير ان الله لا يفران يشركه وبغير ما دون
 ذلك من شياء وان ساءلك ومقرقة للناس على العلم وخلف الوعد غير مستحق من
 الجواد المطلق ولقد دعه بان غفور رحيم وليس ذلك متوجها الى الصغار والاكابر
 بعد القوة للاجماع على سقوط العقاب فيما خلا فالدالة في العفو فحين ان يكون اكبار
 قبل القوة وذلك هو المطلب الثاني فغاغة نبينا رسول الله فان غفاغة متوقعة بل في
 لقوله تعالى واستغفر لذنوبك وللمؤمنين والمؤمنات وصاحب الكبيرة مومن متقنا
 بالله وسأوله مر واستغفر له سبحانه عليه السبي وذلك هو الايمان اذا ايمان في
 لغة هو المتصدق وهو هنا كذلك وليست الاعمال الصالحة جن منه لعطفها
 على الفعل المتقنى لاثرائها واذا ما بال استغفار ككثرة عصاة
 واستغفاره لا تمت مقبول تحصيل الامر صانه لقوله تعالى ولست بعطيل بآياتي

من اجل ان الله تعالى
 لا يترك عبدا من عباده
 الا ان يهديه الى صراط مستقيم
 ولا يترك عبدا من عباده
 الا ان يهديه الى صراط مستقيم
 ولا يترك عبدا من عباده
 الا ان يهديه الى صراط مستقيم

من اجل ان الله تعالى
 لا يترك عبدا من عباده
 الا ان يهديه الى صراط مستقيم

من اجل ان الله تعالى
 لا يترك عبدا من عباده
 الا ان يهديه الى صراط مستقيم
 ولا يترك عبدا من عباده
 الا ان يهديه الى صراط مستقيم
 ولا يترك عبدا من عباده
 الا ان يهديه الى صراط مستقيم

ان الاشياء عليهم السلام لهم الشفاعة في عصاة شيعتهم كما هو في مذهب الله صين
غير فرق في اختيارهم بذلك مع عصيتهم الثانية في الكتاب عنهم الحاشية يجب اولا
والمصدق في احوال التوبة وادبها وكيفية الحساب وخرج الناس من قلوبهم عوية
خفاة وتكون كل نفس معها سائق وشهيد واحوال الناس والحجة وتبائن طيناتهم وكيفية
فيهم من الماكن والمثروب والمكرم وغير ذلك ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا
خطر على قلب بشر وكذا احوال النار وكيفية العقاب فيها وانوار الامهات وما وردت
بذلك الايات والاخبار الصحيحة واجمع عليه المسلمون لان ذات جميعه اخبر به
الصديق مع عدم استحالة في العقل فيكون حقا وهو المطلوب قال وجواب
التوبة اقول التوبة هي المدا على التغيير في الماضي والترك له في الحال العزم
على عدم المعاودة اليه في المستقبل وهي واجبة لوجوب المدا اجساما على كل تغيير
واخلال بواجب ولذا لا اله الا الله على وجوبها ولكونها ذنبا لا ضرر ودفع الضرر
ان كان مغلونا واجب فبعدم على تغيير لكونه قبيل الخوف النار ولا ان الضرر
نفسه الا لو كان توبة ثم اعلم ان الذنب اما في حقته ثم اوفى حق ادمي فان كان في حقته
ثم فاما من فعل تغيير في نفسه في المدا والعزم على عدم المعاودة ومن اخلال بواجب
فاما ان يكون وقتا باقيا فياتي به ذلك هو التوبة منه واخر وقتا فاما ان يسقط
بمخرج وقت كصلوات العيدين فيكفي المدا والعزم على عدم المعاودة ولا يسقط
فيجب قضاءه وان كان في حق ادمي فاما ان يكون اضلا في دين فتوى خطيئة فالتوبة
ارشادة واعلامه بالخطاء او بالخالف من الحقوق فالتوبة منه ايضا اليه والى وازنة
الاكتساب ذلك تعذر عليه ذلك فيجب العزم عليه قال ولا امر بالمعروف والنهي عن
المنكر بشرط ان يعلم الامر والمناهي كون المعروف والمنكر منكرا وان يكون ما
سبق قال ولا امر بالمعروف والنهي عن المنكر بشرط ان يكون من الفاعل اقول
الامر طلب الفعل من الغير على وجه الاستعلاء والنهي طلب الترك على وجه الاستعلاء ايضا

في كل من حسن اخلاصه او ضعفه فاما على حصة والمثل هو القيمة اذا تقرب هذا
 منها عتد ان الاول التمس العلماء على وجوب الامر بالمعروف الواجب والتمسوا عن المنكر
 لظنهم من بعد ذات في مقامين الاول على الوجوب عقلي ومسمى فقال الشيخ الطوسي كقول
 السيد في الثاني بالافتداء المست وجتم الشيخ بانها لطفان في فعل الواجب تركها
 فيجب ان عقلا قيل عليهم الوجوب لغيره غير مختص باحد فيجب عليه ثم هو باطل كانه
 ضاهيا لزمان يرتفع كل تبليغ وتيقير كل واجب اذا كمر هو الحاصل على الشيء والتمسوا انهم
 لكن الواجب خلافه فان لم يقع ما لزم اخلاصه بالواجب لكنه حكيم وفي هذا الايراد نظر
 طام الدلائل السبعية على وجوبها ككثيرة المقام اثنان في كل واحد واجب على الاعيان
 او الكفائية فقال الشيخ بالاول والسيد بالثاني اجتمعت الشيخ بعموم الوجوب من غير
 بقوله نعم ركنه خير امته اجريت لما من تارون بالمعروف وتنهون عن المنكر اجتمعت
 بان المقصود قوام الواجب وارتقاء التبليغ فمن قام به كفى عن الاخرى كالمثل وقوله
 نعم ولكن منكم ممتنعين اعوان الى الخبز ومارون بالمعروف وينهون عن المنكر المجت
 الثاني في شرط وجوبها وذكر المصنف هذه اربعة الاول امر بالمعروف والنهي عن المنكر
 معروفنا والمنكر منكرا لئلا يترك الامر به ليس بغيره ونهى عما ليس بمنكر الثاني كونها مما
 يتوعدان في المستقبل فان الامر بالمعروف والنهي عنه عبث والعبث قبيل اوقات زجر
 الامر بالمعروف والنهي عنه فانه اذا تحقق عند او غلب عن ظنه عدم ذلك انقض الوجوب
 والامر به المنكر وانما هي من الضرر الحاصل بسبب الامر والنهي اما اليهما او لاحد من
 الماسمين فان غلب عند ما حصول ذلك اذ نعم اوجب ايضا ويحيان بالقلب والمسا
 واليد ولا يفتقل الى اصعب مما انجاء كالمثل فذل اما نقيا في تبليغه وتنسيقه وكما
 وافق في جمعه ووقته مع ضعف باهي وقصر راعي هذا امر حصول الاسفار وقبول
 الاكثار لكن المرجح من كونه قاتلي ان يبقع به كما يضع باصله وان لم يجد خالصا فبه انه مسمي
 حبيب واهل خير مرفق ومعين والحمد لله رب العالمين وصل الله على محمد واله الطاهرين

في كل من حسن اخلاصه او ضعفه فاما على حصة والمثل هو القيمة اذا تقرب هذا
 منها عتد ان الاول التمس العلماء على وجوب الامر بالمعروف الواجب والتمسوا عن المنكر
 لظنهم من بعد ذات في مقامين الاول على الوجوب عقلي ومسمى فقال الشيخ الطوسي كقول
 السيد في الثاني بالافتداء المست وجتم الشيخ بانها لطفان في فعل الواجب تركها
 فيجب ان عقلا قيل عليهم الوجوب لغيره غير مختص باحد فيجب عليه ثم هو باطل كانه
 ضاهيا لزمان يرتفع كل تبليغ وتيقير كل واجب اذا كمر هو الحاصل على الشيء والتمسوا انهم
 لكن الواجب خلافه فان لم يقع ما لزم اخلاصه بالواجب لكنه حكيم وفي هذا الايراد نظر
 طام الدلائل السبعية على وجوبها ككثيرة المقام اثنان في كل واحد واجب على الاعيان
 او الكفائية فقال الشيخ بالاول والسيد بالثاني اجتمعت الشيخ بعموم الوجوب من غير
 بقوله نعم ركنه خير امته اجريت لما من تارون بالمعروف وتنهون عن المنكر اجتمعت
 بان المقصود قوام الواجب وارتقاء التبليغ فمن قام به كفى عن الاخرى كالمثل وقوله
 نعم ولكن منكم ممتنعين اعوان الى الخبز ومارون بالمعروف وينهون عن المنكر المجت
 الثاني في شرط وجوبها وذكر المصنف هذه اربعة الاول امر بالمعروف والنهي عن المنكر
 معروفنا والمنكر منكرا لئلا يترك الامر به ليس بغيره ونهى عما ليس بمنكر الثاني كونها مما
 يتوعدان في المستقبل فان الامر بالمعروف والنهي عنه عبث والعبث قبيل اوقات زجر
 الامر بالمعروف والنهي عنه فانه اذا تحقق عند او غلب عن ظنه عدم ذلك انقض الوجوب
 والامر به المنكر وانما هي من الضرر الحاصل بسبب الامر والنهي اما اليهما او لاحد من
 الماسمين فان غلب عند ما حصول ذلك اذ نعم اوجب ايضا ويحيان بالقلب والمسا
 واليد ولا يفتقل الى اصعب مما انجاء كالمثل فذل اما نقيا في تبليغه وتنسيقه وكما
 وافق في جمعه ووقته مع ضعف باهي وقصر راعي هذا امر حصول الاسفار وقبول
 الاكثار لكن المرجح من كونه قاتلي ان يبقع به كما يضع باصله وان لم يجد خالصا فبه انه مسمي
 حبيب واهل خير مرفق ومعين والحمد لله رب العالمين وصل الله على محمد واله الطاهرين

شرح بابا على عشر

في كل من حسن اخلاصه او ضعفه فاما على حصة والمثل هو القيمة اذا تقرب هذا
 منها عتد ان الاول التمس العلماء على وجوب الامر بالمعروف الواجب والتمسوا عن المنكر
 لظنهم من بعد ذات في مقامين الاول على الوجوب عقلي ومسمى فقال الشيخ الطوسي كقول
 السيد في الثاني بالافتداء المست وجتم الشيخ بانها لطفان في فعل الواجب تركها
 فيجب ان عقلا قيل عليهم الوجوب لغيره غير مختص باحد فيجب عليه ثم هو باطل كانه
 ضاهيا لزمان يرتفع كل تبليغ وتيقير كل واجب اذا كمر هو الحاصل على الشيء والتمسوا انهم
 لكن الواجب خلافه فان لم يقع ما لزم اخلاصه بالواجب لكنه حكيم وفي هذا الايراد نظر
 طام الدلائل السبعية على وجوبها ككثيرة المقام اثنان في كل واحد واجب على الاعيان
 او الكفائية فقال الشيخ بالاول والسيد بالثاني اجتمعت الشيخ بعموم الوجوب من غير
 بقوله نعم ركنه خير امته اجريت لما من تارون بالمعروف وتنهون عن المنكر اجتمعت
 بان المقصود قوام الواجب وارتقاء التبليغ فمن قام به كفى عن الاخرى كالمثل وقوله
 نعم ولكن منكم ممتنعين اعوان الى الخبز ومارون بالمعروف وينهون عن المنكر المجت
 الثاني في شرط وجوبها وذكر المصنف هذه اربعة الاول امر بالمعروف والنهي عن المنكر
 معروفنا والمنكر منكرا لئلا يترك الامر به ليس بغيره ونهى عما ليس بمنكر الثاني كونها مما
 يتوعدان في المستقبل فان الامر بالمعروف والنهي عنه عبث والعبث قبيل اوقات زجر
 الامر بالمعروف والنهي عنه فانه اذا تحقق عند او غلب عن ظنه عدم ذلك انقض الوجوب
 والامر به المنكر وانما هي من الضرر الحاصل بسبب الامر والنهي اما اليهما او لاحد من
 الماسمين فان غلب عند ما حصول ذلك اذ نعم اوجب ايضا ويحيان بالقلب والمسا
 واليد ولا يفتقل الى اصعب مما انجاء كالمثل فذل اما نقيا في تبليغه وتنسيقه وكما
 وافق في جمعه ووقته مع ضعف باهي وقصر راعي هذا امر حصول الاسفار وقبول
 الاكثار لكن المرجح من كونه قاتلي ان يبقع به كما يضع باصله وان لم يجد خالصا فبه انه مسمي
 حبيب واهل خير مرفق ومعين والحمد لله رب العالمين وصل الله على محمد واله الطاهرين

ترجمة المصنف

الشيخ المقداد بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن محمد السجستاني الخليلي الكوفي
كان عالما فاضلا متكلما محققا من كتب منها مشروح لشيخه المصنفين بن خفي
اصول الدين وكان العرفان في فقه القرآن فالتفتهم الى ان في شرحه لشيخه
واحد باب الحادي عشر وشرح مبادئ الاصول وتعين ذلك بروي
عن السيد محمد بن مكي العاملي وكان فواحه من شرح لشيخه المسترشد بن سنده
واما الاصل وقال الشيخ يوسف الخواق في لؤلؤة البحرين كان فواحه من شرح
لشيخه المسترشد بن سنده قال وله ايضا مشروح الفقيه الشهيد كما نسب اليه بنفسه
المعاصرين نوراه مائة واهم وهو روي عن الشيخ الشهيد محمد بن سنده
ارواحهم جميعا ويروي عنه محمد بن الشيخ ابي القاسم من سنده وراعيه

٥٠

شرح باب الحادي عشر

خاتمة

الحمد لله الذي دل على وحل شية ليدل على مملو ثاته وعلى لود ائمة تجانب
مصوغاته والاصول على رسوله وذية المبعوث على كافة مريمته وعلى اهل
بيته الذين هم الصروة الوثقى والصلوات المستقيمة لاهل ائمة نيا اصابين
فقد انعم في المطبع اعمال المنشي لهما الكشور الذي ملكه المنشي بوال
المشهور في الامصار والدا ان الشرع اوجيز المختصر السمي بنا في يوم احشر
الذي هو مع اختصاره ووجازته كامل المهمات المسائل الاصولية ومستعمل على
ضرويات المباحث الكلامية الامامية وكان الضم من شيعه
الثانية من بفضل الله الى بامت جلاله وعظمته في الله
سنة ١٢٨٠

خاتمة نقية لعلاليه كتاب نو كاشور لرسول كاشور من بلو ستي عاليجاب ياويرا كاشور
بهار كوراس بهار كاشور مطبع دام اقباله يا نهم بيزيت شام ناهه صاحب شير باه ايرين بار اول

